

عاجلًا الكثير من الموضوعات في جلسات موضوعية. بعد أن فشل الصوت العالي في منع تكرار الخلافات

لاري لـ «الأنباء»: البديل الإستراتيجي منظومة متكاملة تعالج اختلالات الرواتب ومن يشكك فيه لم يطلع عليه

حاوره: سلطان العبدان

أكد مراقب المجلس وعضو اللجنة المالية والاقتصادية النائب أحمد لاري أن البديل الإستراتيجي الذي ستقدمه الحكومة هو عبارة عن منظومة كاملة لمعالجة الاختلالات والفروقات الكبيرة في الرواتب، مبيّناً من يشكك فيه فهو غير مطلع عليه. وقال لاري في حوار خاص مع «الأنباء» إن المجلس الحالي أقر العديد من القوانين المهمة التي تعتبر إنجازاً ملموساً للمواطنين ومنها حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية للطعن في دستورية القوانين، والتأمين الصحي للمتقاعدين، ونهاية الخدمة، وقانون جمع السلاح، وإقرار قانوني الخدمة المدنية فيما يتعلق بالمحاكمات التأديبية لأي موظف تعدي على المال العام. وأضاف أنه خلال الدور الحالي تمنى أن يقر قانوناً هيبنة أسواق المال والمناقصات العامة، لافتاً إلى أن الروتين الحكومي والبيروقراطية سبب رئيسي في تأخر تنفيذ المشروعات الكبرى في خطة التنمية. وثمّن لاري الدور النموذجي للوزير عيسى الكندري فيما يتعلق بالتعامل مع ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة، وكثير من المواضيع على الساحة تطرق إليها النائب لاري فألى التفاصيل:

التأمين الصحي للمتقاعدين والمحكمة الدستورية و«السلاح» والخطة الخمسية من أبرز إنجازات المجلس الحالي

تجنيس أبناء الكويتية

قدم النائب أحمد لاري اقتراحاً بقانون في شأن تجنيس أبناء الكويتيات المتزوجات من أزواج يحملون جنسية غير كويتية، مستندين إلى معايير حسب نظام النقاط التي تؤهل طلب الجنسية لقبول طلب دراسة حالته، والبت فيها من قبل اللجنة العليا للجنسية، وجاء في اقتراح لاري ما يلي: مادة أولى: تختص اللجنة العليا للجنسية بدراسة استحقاق أبناء المرأة الكويتية المتزوجة من زوج يحمل جنسية غير كويتية بموجب نقاط الاستحقاق المدرجة بالمادة الثانية من هذا القانون حسب الشروط والمواصفات المطلوبة، وذلك بناء على تقدم الأم الكويتية بطلب تجنيس لأبنائها موافقة كتابية من الابن البالغ لسن الرشد على الطلب المعد سلفاً من قبل اللجنة العليا موضع فيه رغبته بالتنازل عن جنسيته الحالية في حال استحقاقه للجنسية الكويتية، مادة ثانية: تنظر اللجنة العليا للجنسية بالطلب المقدم من ابن المواطنة الكويتية لدراسة استيفائه للحد الأدنى من النقاط التي يجب أن يحصل عليها والتي يجب ألا تقل عن عشر نقاط وفقاً للمعايير المحددة للبت في أحقية التقدم للجنسية الكويتية من عدمه كما هي موضحة بالجدول، فإذا حصل مقدم الطلب على عشر نقاط كحد أدنى تقوم اللجنة بالموافقة في البت في طلبه، على أن تكون الأولوية في التجنيس للخاصين على النقاط الأعلى. مادة ثالثة: يجب أن تبت اللجنة العليا في الطلب المقدم إليها خلال مدة لا تزيد على 60 يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها، وتقدم تقريراً مفصلاً لوزير الداخلية الذي يرفعه بصفته لرئاسة مجلس الوزراء، يستند إلى أسباب الموافقة على منح الجنسية من عدمه، ولا يجوز التظلم أو الاعتراض أو إعادة تقديم طلب في حال رفضه إلا إذا توافرت مواصفات جديدة تمنح المتقدم نقاطاً أعلى.

مادة رابعة: إن انطباق الشروط لا يعني الحصول على الجنسية، بل هي خطوة واحدة من الخطوات التي يحوزها المتقدم وبعد التحقق من حصوله على الحد الأدنى من النقاط يبقى الأمر من الأمور السيادية للدولة لحين تقدير الأفضلية للمتقدم من بين المتقدمين الآخرين في النسب المسموحة للتجنيس.

جزء منها عبارة عن تباين وجهات النظر في تفسير بعض المخالفات هل هي مخالفات أم لا، ومجموعة من المخالفات ناتجة عن أن القانون الذي يطبق الآن مضي عليه 50 سنة وتجب إعادة النظر في القوانين والمعايير التي يتم على ضوئها وضع الملاحظات والمخالفات حتى يكون فعلاً محدثاً ومواكبة لآخر التطبيقات العالمية وسنلاحظ في السنوات القادمة معالجة الكثير من المخالفات والملاحظات ويكون هناك فعلاً سير في اتجاه الإصلاح المنشود.

تقديم الاعوجاج

هناك انتقاد يوجهه للمجلس بأن ما حصل في الجلسة هو تحسين للوزراء من الاستجوابات لأن المخالفات والملاحظات تمت إحالتها إلى لجنة الميزانيات وبالتالي وحتى بعد انتهاء الميزانيات من تقريرها من الصعب تقديم استجواب على ملاحظات تقرير ديوان المحاسبة، بماذا ترد؟

● «نسي العصب ما نبي الناظور»، والهدف هو تصعيد على الوزراء بل الهدف تقويم الاعوجاج الموجود وبالتالي عالجاناً هذا الأمر بشكل علمي وموضوعي والجميع شارك في تقييم الوضع والخروج من تكرار هذه المخالفات وإصلاح الأوضاع المالية لهذه الوزارات والجهات الحكومية وفي السابق كانت الاستجوابات توجهه وفي الوقت نفسه تتكرر المخالفات في الفترة السابقة والصوت العالي لم يعالج الأمور ونحن بكل هدوء وموضوعية وبجلسات موضوعية قمنا بمعالجة الموضوع وهذا ما تم.

حرية الرأي

ماذا عن قانون الإعلام الإلكتروني هناك مخاوف من تقييد حريات الإعلام الإلكتروني؟ نحن مع حرية الرأي وتظل الكويت دولة تفتخر بهامش حرية الرأي الموجود ولكن نحن مع أن يكون النقد موضوعياً وترفص التجريح والسب ونحن سنرى الموضوع ومن ثم الحكم عليه.

ماذا عن الخدمة الوطنية العسكرية؟ وما إيجابيات هذا القانون؟

في النهاية القانون سيأتي بعد توقف، ونريد أبناءنا وشبابنا يتعلمون على خدمة وطنهم، والتواجد في المواقع التي يستوجب الوجود فيها وبالتالي الإحتياجات واجب على كل مواطن، وأنا شخصياً خدمت بالتجنيد قبل الغزو، واعتقد أن هذا واجب وشرف لكل مواطن، و نعتقد حسب القانون الجديد أن فترة الخدمة ستكون متنوعة وبمجموعات عدة، والشعب عندما يدخل التجنيد نتمنى أن يخرج بمهارات جيدة.



(هاني الشمري)

أحمد لاري يتحدث إلى الزميل سلطان العبدان

نتمنى أن تستطيع الحكومة إنجاز نسبة كبيرة من الخطة الحالية

نحترم قرار المجلس بإحالة إنشاء محطات القوى الكهربائية إلى «المرافق العامة»

أي وزارة أو هيئة لم تتعاون أو لم تتلاف ملاحظات الديوان سيتم تعليق ميزانيتها

الوزير عيسى الكندري أدى الدور النموذجي المطلوب منه فيما يتعلق بملاحظات ديوان المحاسبة

بالتقرير للمجلس. دور نموذجي للكندري هل ترى ردود الحكومة مقنعة في جلستي الأربعاء والخميس وكيف رأيت الجلسة؟

● سيكون هناك تقرير من قبل لجنة الميزانيات مع ديوان المحاسبة لأن الخطوة الأولى ديوان المحاسبة والوزارات ردت على ملاحظات ديوان المحاسبة، والآن الأمر تحول للجنة الميزانيات وهي ستعطي التقرير النهائي والمطلوب من الوزارات أن تعدل أوضاعها وتعالج المخالفات، وزير المواصلات والبلدية عيسى الكندري أدى دوره النموذجي المطلوب منه من حيث التعامل مع المخالفات ويجب أن يكون هناك وضوح وشفافية في التعامل بحيث يتعامل مع الملاحظات ولا يتركها بالادراج والتقارير كانت تحست الطاولة ولا احد يهتم بها والان أخرجنا هذه التقارير فوق الطاولة والمطلوب منهم معالجة الموضوع وإلا فسيكون هناك القانون الخاص بتفعيل الفصل الرابع الخاص بالعقوبات التأديبية الخاصة بديوان المحاسبة وسيكون هناك قانون يتيح للمجلس البت في كل ميزانية على حدة وأي وزارة أو هيئة لن تتعاون في معالجة الملاحظات والمخالفات سيتم تعليق ميزانيتها ورفضها، ونشيد بما ورد في كلمة رئيس مجلس الوزراء وكذلك رئيس لجنة الميزانيات حيث إنهما أكداً على هاتين النقطتين ونحن مقتنعون كمجلس وحكومة بأن المخالفات هناك

وفق الجدول الزمني وان كان هناك أي امر تشريعي فسنقوم به. تنفيذ الخطة كيف ترى الخطة الإنمائية الخمسية الجديدة؟ الخطة طموحة وبها 22 مشروعاً من المشاريع الكبيرة والميزانية التي قدمت 34 ملياراً بعد انخفاض أسعار النفط والوزير الصبيح نشطة ونشيد بتصريح رئيس الوزراء بأن الموظف الذي يتحمل مسؤولية الخطة سيستمر ومن لا يستطيع تحمل المسؤولية سيعفى من منصبه، والخطة واضحة المعالم وهي صدرت قبل الميزانية وهو أمر جيد والمجلس يطمح إلى أن تكون الحكومة قادرة على رفع نسبة الإنجاز في تنفيذ الخطة إلى نسب مرتفعة ولا تكون مثل النسب بالخطط السابقة.

● نحن نحترم قرار المجلس الموضوع ضمن اختصاص اللجنة المالية ومتعلق بعدم تنفيذ ما هو مطلوب لخطة التنمية، حيث كان مطلوب خلال السنوات الماضية أن يكون هناك بدل التعاقد مع 4800 ميغا وات وأن الجهاز الخاص بتشجيع القطاع الخاص لم ينجح إلا 1500 ميغا وات الأمر ليس فنياً وبالنهاية نحترم قرار المجلس ولهم مهلة أسبوعين ويأتون

تشجيع القطاع الخاص لماذا تم تحويل قانون إنشاء محطات الكهرباء إلى لجنة المرافق بعد المالية؟

● نحن نحترم قرار المجلس الموضوع ضمن اختصاص اللجنة المالية ومتعلق بعدم تنفيذ ما هو مطلوب لخطة التنمية، حيث كان مطلوب خلال السنوات الماضية أن يكون هناك بدل التعاقد مع 4800 ميغا وات وأن الجهاز الخاص بتشجيع القطاع الخاص لم ينجح إلا 1500 ميغا وات الأمر ليس فنياً وبالنهاية نحترم قرار المجلس ولهم مهلة أسبوعين ويأتون

نحتاج عاماً للحكم على نجاح الحكومة في توفير الرعاية السكنية وتخفيض عدد الطلبات

نأمل أن تنفذ الحكومة الخطة التنموية وما تضمنته من توزيع الوحدات السكنية سنوياً

سبب رئيسي في تأخير تنفيذ المشروعات الكبرى في خطة التنمية

قانونا المناقصات وهيئة أسواق المال سيتم إقرارهما في دور الانعقاد الحالي

كيف تقيم المجلس بعد فوزكم بالانتخابات التكميلية؟ هناك أكثر من 30 قانوناً تم إقرارها ومن أبرزها منح الأفراد حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية والتأمين الصحي للمتقاعدين ومكافحة نهاية الخدمة وقانون جمع السلاح، وآخر الإنجازات تفعيل المحاكمات التأديبية في قانون ديوان المحاسبة الذي أتاح المجال لعقد المحاكمات التأديبية وإيقاع الجزاءات على الموظف المقصر والخطة الخمسية لأول مرة تقر قبل موعدها.

منظومة متكاملة

هناك من يشكك في البديل الاستراتيجي، ويعتبره وهماً.. فماذا ترى؟ حتى الآن من يشكك غير مطلع على تفاصيل البديل الاستراتيجي وهو عبارة عن منظومة متكاملة منها ما يتعلق بقرارات للخدمة المدنية ومنها تشريعات سنحليها الحكومة للمجلس قبل نهاية هذا الشهر، وتم إبلاغنا بأن الحكومة بصدد إصدارها.

تخفيض الطلبات

هل ترى تقدماً في معالجة القضية الاسكانية؟ هذه القضية على رأس أولوياته وبعد إقرارنا للخطة التنموية والتي تضمنت توزيعات الوحدات السكنية سنوياً نحتاج إلى مرور عام من تنفيذ الخطة حتى نستطيع أن نحكم على نجاح الحكومة في توفير الرعاية السكنية وتخفيض أعداد الطلبات.

ماذا لديك في اللجنة المالية؟

● لدينا في اللجنة قانون هيئة أسواق المال الذي تتم مناقشة تعديلاته المقدمة سواء من النواب أو من الحكومة وستنتهي منه قريباً بالإضافة إلى قانون مهم وهو قانون المناقصات العامة، وخلال دور الانعقاد الحالي نأمل أن نقر القانونين، وقانون أسواق المال مهم جداً لصغار المستثمرين والمتداولين في البورصة.

التعديل على قانون المديونيات الصعبة هل سيتم؟ لم تصل المديونيات الصعبة إلى اللجنة المالية وسندرسها حين تصل وسنرى القانون من جميع جوانبه وسنرى هل هو فعلاً مثل المقترح الذي قدم في المطالب الثاني وستتخذ القرار المناسب مع الإخذ بالاعتبار المحافظة على المال العام.

روتين حكومي

يرأى ما هو سبب تأخير المشاريع الاستراتيجية؟ المشاريع الأكثر أهمية هي موضوع الطرق وتم عقد جلسة خاصة وشرح تفصيلي من الوزير وفريقه حول مشاريع الطرق ونسبة الإنجاز وهناك نوع من الروتين الحكومي والبيروقراطية والأمور تسير

أهل الصواب

بنزع ملكية شقق مجمع الصواب وتم تحديد مبلغ الاستملاك للشقة وهو لا يوفر البديل المناسب، وتقوم الدولة بتوفير سكن حكومي بديل لمن يرغب من المواطنين الذين تم استملاك شققهم في مجمع الصواب والذين حصلوا عليها عن طريق الرعاية السكنية التي تمنحها الهيئة العامة للإسكان أو قاموا بشرائها بقرض من بنك التسليف على أن يتنازلوا عن مبالغ الاستملاك وأن تكون لهم الأولوية في الرعاية السكنية.

تقدم لاري باقتراح قانون لتوفير سكن حكومي لسكان مجمع الصواب لأن السكن هو أساس الاستقرار وتقوم الدولة بتوفير الرعاية السكنية للمواطنين عن طريق الهيئة العامة للإسكان أو بنك التسليف، حيث أن هناك عدداً من المواطنين استفادوا من الرعاية السكنية التي توفرها الدولة وحصلوا على الرعاية ممثلة بشقة في مجمع الصواب أو قاموا بشرائها بقرض من بنك التسليف، وأخيراً صدر قرار من مجلس الوزراء